

## PRESS CLIPPING SHEET

<b>PUBLICATION:</b>	Al Mal
<b>DATE:</b>	15-March-2016
<b>COUNTRY:</b>	Egypt
<b>CIRCULATION:</b>	145,000
<b>TITLE :</b>	Major blow for Pharmaceutical companies with some at risk of bankruptcy
<b>PAGE:</b>	15
<b>ARTICLE TYPE:</b>	Drug- Related News
<b>REPORTER:</b>	Sherif Omar

## PRESS CLIPPING SHEET

### فى ظل إلترامها بالتسعيرة الجبرية

# ضربة قاصمة لـ «الأدوية» والشركات معرضة للإفلاس

عمر سالم - شريف عمر

وأظهرت القوائم المجمعة لهـ إبيكو» تحقيق صافى ربح قدره 393.654 مليون جنيه خلال 2015، مقابل 342.669 مليون جنيه خلال 2014. من جانبه قال محسن عمر، مدير علاقات المساهمين، بشركة العربية للأدوية والصناعات الكيماوية إن خفض الجنيه يفرض مزيداً من الضغوط على شركات الأدوية، سواء الخاصة، أو الأجنبية العاملة بالسوق المحلية، أو التابعة للقطاع العام.

وأوضح أنه من غير المقبول، استمرار بيع الأدوية وفقاً لتسعيرة وزارة الصحة، مؤكداً أنه لابد من تحريك الأسعار لإيقاف نزيف الخسائر. وأضاف إن شركة الجمهورية للأدوية - شركة حكومية- هي المنوط بها استيراد المواد الخام للشركات التابعة للقطاع العام، مقابل سداد قيمتها على دفعات، وهو ما يقلل من الضغوط المالية.

وأشار إلى أن شركته تستهدف إنتاج نحو 40 مستحضراً دوائياً خلال العام المالى المقبل، يتم بيعها بأسعار منخفضة للغاية، لأهداف اجتماعية وأخلاقية، موضحاً أن تلك المستحضرات، وإن كانت تغطى تكاليف المواد الخام، إلا أنها تكبد شركته خسائر بقيمة 11 مليون جنيه سنوياً. وتابع: إن شركات الأدوية التى تبيع منتجاتها بالسوق المحلية فقط، ستواجه موقفاً مالياً صعباً للغاية، لأن أسعار البيع، لا تتناسب مع القيمة الحقيقية للمنتج.

وأوضح أن القرار يضر أغلب الشركات، خاصة وأن الحكومة تضع تسعيرة جبرية، مما يسبب خسائر للشركات تصل لنحو 10% سنوياً.

وأشار إلى أن أغلب الشركات قد تواجه شبح الإغلاق أو الخسائر الفادحة، وأوضح أن الشركات التى تقوم بالتصدير هى المستفيد الأكبر من رفع سعر الدولار، مشيراً إلى أن السوق يعانى من نقص فى نحو 300 صنف دواء.

وقال على راغب، رئيس القطاعات المالية بشركة المصرية الدولية للصناعات الدوائية «إبيكو» إن قرار خفض الجنيه إيجابى للغاية، لدوره فى تعزيز السيولة الدولارية بالجهات المصرفية الرسمية، وهو ما يؤثر على قدرة الشركات على استيراد كامل المواد الخام.

وأشار إلى أن شركته تعتمد على الحصة الدولارية من صادراتها فى استيراد المواد الخام، لكنه أكد أن الحصة لا تكفى على الإطلاق لتغطية كامل الاستيراد، بعد تضرر الصادرات من انهيار أسواق مثل ليبيا واليمن، وهو ما يدفعهم للجوء إلى البنوك للحصول على اعتمادات مستندية.

وأكد أن الشركات ستواجه أزمات عديدة، تتمثل فى ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب استيراد الشركات نحو 95% من المواد الخام، بالإضافة لارتفاع أسعار الطاقة، وأجور العمالة، وعدم قدرة الشركات على زيادة أسعار المنتجات، المحددة منذ 2009 فى عهد وزير الصحة الأسبق حاتم الجبلى.

ساهم قرار البنك المركزى، بخفض قيمة الجنيه أمام الدولار، فى عودة الحديث مجدداً عن معاناة شركات الأدوية العاملة بالسوق المحلية، خاصة وأنها تستورد نحو 95% من المواد الخام، وبالتالي يسهم القرار فى رفع تكاليفها الإنتاجية.

أكد مسئولو عدد من شركات الأدوية، أن القرار يزيد معاناتهم، ويرفع تكاليف الإنتاج، وفى المقابل لا يستطيعون زيادة أسعار المنتجات، فيما حذرت شعبة الأدوية من مخاطر تعرض شركات للإفلاس، أو الإغلاق خلال الفترة المقبلة، بسبب الخسائر المرتقبة.

وتجبر وزارة الصحة شركات الأدوية العاملة بالسوق المحلية، على بيع منتجاتها وفقاً لأسعار لجنة التسعير بالوزارة، وتعانى غالبية الشركات من عدم موافقة الحكومة على رفع الأسعار، ما يساهم فى تكبد خسائر بنهاية كل فترة مالية. وخلال الفترة القليلة الماضية، وافقت وزارة الصحة على تحريك أسعار عدد من الأدوية الخاصة بمرضى الكبد والقلب والسكر، فى محاولة لتقليل خسائر الشركات المنتجة.

قال الدكتور على عوف، رئيس شعبة الأدوية، باتحاد الغرف التجارية، إن قرار البنك المركزى بزيادة سعر صرف الدولار مقابل الجنيه، صدر متأخراً، وكان يجب اتخاذه منذ فترة لمواجهة ارتفاع سعر الدولار بالسوق الموازية.